



المسألة الأرمنية

المسألة الأرمنية

إن في جملة المسائل المهمة التي سنرى الدول الأوربية فيها مسألة وافرة المشاكل مع وضوحها صعبة المراس مع سهولتها أعنى بها المسألة الأرمنية ؛ أى مسألة الإصلاح فى هذه البلاد كما يشير إلى ذلك البند ٦١ من عهدة برلين . ولا يخفى أن الحكومة العثمانية لم تف بهذا الوعد إلى الساعة ، ولم تنس ما جرى بينها وبين إنكلترة من الحوادث السياسية على عهد الوزارة السالفة وما اقتضت إليه . والحال إذ ذاك من إرسال باكر باشا إلى جهات أرمنيا ليتفقد أحوالها ويرفع إلى الباب العالى ولندن ما يراه .

ان في جملة المسائل المهمة التي سنرى الدول الأوربية فيها مسألة وافرة المشاكل مع وضوحها صعبة المراس مع سهولتها أعنى بها المسألة الأرمنية أي مسألة الإصلاح في هذه البلاد كما يدبر ان ذلك البند ٦١ من عهدة برلين ولا يخفى ان الحكومة العثمانية لم تف بهذا الوعد الى المصاحف ولم تنس ما جرى بينها وبين انكلترة من الحوادث المعاصرة على عهد الوزارة السالفة وما اقتضت الحوادث اذ ذاك من ارسال باكر باشا الى جهات ارمنيا ليتفقد احوالها ويرفع الى الباب العالى ولندن ما يراه . وليس من يجهل سوء حالة هذه البلاد وما صارت اليه من الضيق وما تكابده من الجوع والفقر المدقع الذي حرك اوربا الى التصدي للعثمانية ومطالبتها بوفاء المواعيد . وفي الظن ان ما منع تحقيق هذه الآمال إنما هو اعتقاد الحكومة العثمانية بان انكلترة تريد العبث بحقوقها واستقلالها والاعتداء على سيادتها في آسيا . وقد حملها على هذا الاعتقاد معاهدة ٤ يونيو ١٨٧٨ المتعلقة بجزيرة قبرص . ولعل الممور غلادستون شعر بذلك ، فألقى في ٢١ مايو بمجلس العموم خطاباً ضمنه ما يأتي

وليس من يجهل سوء حالة هذه البلاد ،

وما صارت إليه من الضيق ، وما تُكابده من الجوع والفقر المدقع الذي حرك أوربا إلى التصدي للعثمانية ومطالبتها بوفاء المواعيد . وفي الظن أن ما منع تحقيق هذه الآمال إنما هو اعتقاد الحكومة العثمانية بأن إنكلترة تريد العبث بحقوقها واستقلالها ، والاعتداء على سيادتها في آسيا . وقد حملها على هذا الاعتقاد معاهدة ٤ يونيو ١٨٧٨ المتعلقة بجزيرة قبرص . ولعل المسيو غلادستون شعر بذلك ، فألقى في ٢١ مايو بمجلس العموم خطاباً ضمنه ما يأتي :

«يعتقد رجال السياسة العثمانيون اعتقاداً نود إزالته منهم وذلك بأن إنكلترة تُريد أن تعبت بسيادة الباب العالي في آسيا . ولا ريب أن اعتقادهم هذا نشأ عن العُهدَة الإنكليزية العثمانية . أما نحن فلا نرتاح إلى شئ من ذلك بالإطلاق ، كما لا نُحب أن نرى سلطة أجنبية ضاربة خيامها في البلاد العثمانية ، بل نُريد أن تقوم العثمانية بتعهداتها قياماً تاماً بتصديق أوروبا» .

فهذا الكلام ، والحالة هذه يكفل تسكين جأش العثمانيين من هذا القبيل . ولا غرو أن أساءوا الظن في إنكلترة ، إذ لم يبرموا معها المعاهدة المذكورة إلا اعتماداً على مساعدتها في المؤتمر . وكانت النتيجة الخلاف ، فاقتضى أن تتحذر ممن لم يف بوعده معها ، وأنها لا تُلام إذا أساءت الظن . وقد قيل «إن سوء الظن من حسن الفطن» .

ويعتقد رجال السياسة العثمانيون اعتقاداً نود إزالته منهم وذلك بأن إنكلترة تُريد أن تعبت بسيادة الباب العالي في آسيا ولا ريب أن اعتقادهم هذا نشأ عن العُهدَة الإنكليزية العثمانية . أما نحن فلا نرتاح إلى شئ من ذلك بالإطلاق كما لا نحب أن نرى سلطة أجنبية ضاربة خيامها في البلاد العثمانية بل نريد أن تقوم العثمانية بتعهداتها قياماً تاماً بتصديق أوروبا .

فهذا الكلام والحالة هذه يكفل تسكين جأش العثمانيين من هذا القبيل . ولا غرو أن أساءوا الظن في إنكلترة ، إذ لم يبرموا معها المعاهدة المذكورة إلا اعتماداً على مساعدتها في المؤتمر وكانت النتيجة الخلاف فاقتضى أن تتحذر ممن لم يف بوعده معها وأنها لا تُلام إذا أساءت الظن وقد قيل «إن سوء الظن من حسن الفطن» .

وترى العثمانية من جهة أخرى موانع كلية لتأخير الإصلاح وفي جملة ذلك أن البند ٦١ من العُهدَة لا يبيّن الإصلاَح المراد إجراؤه ، فلا يعلم هل تُريد أوروبا بأن تكون إمارات مستقلة الأحكام كبلغاريا ، أو مقاطعة ممتازة كالروم إلى الشرق أو أن تجعل لها المرعى في لبنان . وذلك ما لا يبيّن البند المذكور من العُهدَة وإنما يكفي بذكر الإصلاَح واحتياجات البلاد . ولو صرحت العُهدَة البرلينية بما تقصد بلفظة الإصلاَح من

وترى العثمانية من جهة أخرى موانع كلية لتأخير الإصلاَح ، وفي جملة ذلك أن البند ٦١ من العُهدَة لا يبيّن الإصلاَح المراد إجراؤه ، فلا يُعلم هل تُريد أوروبا بأن تكون أرمينيا إمارات مستقلة الأحكام كبلغاريا ، أو مقاطعة ممتازة كالروم إلى الشرق أو أن تجعل لها نظاماً كالنظام المرعى في لبنان . وذلك ما لا يبيّن البند المذكور من العُهدَة ، وإنما يكفي بذكر الإصلاَح واحتياجات البلاد . ولو صرحت العُهدَة البرلينية بما تقصد بلفظة الإصلاَح من أن يكون مثلاً كالذي أُجرى في لبنان سنة ٦١ لزال الالتباس ، ولم يبق

ان يكون مثلاً كالذي اجري في لبنان سنة ٦١ لزال
الانقباس ولم يبق مجال للارتباب ولكنها فتقت وما
رقت فعملنا ان ان نبين لنا من اين نؤكل الكتف
لهذا بالاصلاح المراد . هذا ما ستقتضيه أوروبا في المؤتمر
المجدي الذي صلتهم ببرلين كما نبتنا بذلك وصل البرق
فصبراً الى ان نرى ما سيقتضي به قضية الغرب في دعاوى
الشرق وان هذا لناظره قريب

مجال للارتباب . ولكنها فتقت وما رقت .
فعلينا الآن أن تُبين لنا من أين تُؤكل الكتف
ليبدأ بالإصلاح المراد . هذا ما ستقتضيه أوروبا
في المؤتمر الجديد الذي سيلتئم ببرلين كما
تُبتنا بذلك رُسل البرق . فصبراً إلى أن نرى ما
سيقتضي به قضية الغرب في دعاوى الشرق .
وإن غداً لناظره قريب .

عدد ٢٠٣، ٢٤ يونية ١٨٨٠، ص ٢، الإسكندرية



أرمينيا

أرمينيا

لم نصل أرمينيا الى حالة اردنا من حالها الحاضرة
فقط فقد كتب من الاسنان ان هذه البلاد استمدت سلباً
ومحماً لمنكرات الأكراد واعتدائهم وظلمهم وجورهم وابتد
ثم رادعاً أو معارضاً أو كاشفاً البلوى أو مضمناً شكوى
أو مضمناً انبالاً وكالي بخل النفوس حل للأكراد وبالسرقة
ابعد لم وبانتم كالحرم اذن لجمعهم فصلاً عما يعادون
الأهلون من جوع أصم ونمط ايم اجارنا الله من جور
الناس ونمط الارض

وليس لنا الا نسبة ذلك الى نتائج سياسة
او سوء ظن العثمانيين في الطرفين اذ وممت ان لمباد
انكثرت في اسما الصغرى ما آرب خفية محمودة على ما بدأ
من عادتها وان للارمنين ما آرب الحرة . اما منصفيلد
فقبل ان فصدت كان موحها الى تدهيز جانب العثمانيين
في تلك الجهات هذان ليس للارمنين من ما آرب .
واكن الخلاف الطنون والتخمين اوجب المصرة على الارمن
اذ اندفع الأكراد الى اسامهم والانباع بهم وما ادراك

لم تصل أرمينيا إلى حالة أردنا من حالتها
الحاضرة قط . فقد كُتب من الأستانة أن هذه
البلاد أمتت ملعباً ومرتعاً لمنكرات الأكراد
واعتدائهم وظلمهم وجورهم . وليت ثم
رادعاً أو معارضاً أو كاشفاً البلوى أو مضمناً
شكوى أو ممساً أفعالاً ، وكأنني بقتل النفوس
حل للأكراد وبالسرقة أبيضت لهم وبانتهاك
الحرم اذن لجمعهم فصلاً عما يُعانيه الأهلون
من جوع أصم وقحط أبكم . أجارنا الله من
جور الناس وقحط الأرض .

وليس لنا إلا نسبة ذلك إلى نتائج سياسة
بقنصفيلد أو سوء ظن العثمانية في الطرفين ؛